مجلة كامبريدج للبحوث العلمية: مجلة علمية محكمة
تصدر عن مركز كامبريدج للبحوث والمؤتمرات–العدد الثالث والخمسون – آذار ٢٠٢٦– رمضان ١٤٤٧
ISSN–2536–0027

قيام الجمهورية التركية وترسيم حدودها

Establishment of the Turkish Republic and demarcation of its borders

م.م. زهراء حسين عبد علي منحوش
جامعة الفرات الأوسط التقنية
zahraa.ali.ckm@atu.edu.iq

الملخص: يناقش البحث نشأة الجمهورية التركية في أعقاب الحرب العالمية الأولى نتيجة انهيار الدولة العثمانية كما يتطرق الى عوامل سياسية وعسكرية ودبلوماسية أسهمت في قيام الجمهورية التركية عام ١٩٢٣كما يناقش البحث عملية ترسيم حدودها من خلال المعاهدات الدولية التي أبرمت بعد الحرب وعلى رأسها معاهدة لوزان والتي شكلت الإطار القانوني المعترف به دولياً لحدود تركيا إضافة الى الإشكاليات التي رافقت رسم هذه الحدود وانعكاساتها على العلاقات الإقليمية مع دول الجوار.

الكلمات المفتاحية: ترسيم الحدود، الجمهورية التركية، معاهدة سيفر، مشكلة الموصل، معاهدة لوزان ، الاسكندرونة، معاهدة مودانيا ، الحدود التركية.

Abstract: This study examines the emergence of the Republic of Turkey following World War I and the collapse of the Ottoman Empire. It explores the political, military, and diplomatic factors that contributed to the establishment of the Republic of Turkey in 1923. Furthermore, the study investigates the process of defining its borders through international treaties concluded after the war and in particular the Treaty of Lausanne, which formed the internationally recognized legal framework for Türkiye's borders, in addition to the problems that accompanied the drawing of these borders and their repercussions on regional relations with neighboring countries.

Keywords: border demarcation, Republic of Türkiye, Treaty of Sèvres, Mosul problem, Treaty of Lausanne, Alexandretta, Treaty of Mudanya, Turkish border.

المقدمـــــــــة

شهدت منطقة الشرق الأوسط تغييرات جذرية في نهاية الحرب العالمية الأولى، كان أبرزها انهيار الدولة العثمانية وإعادة رسم خريطة المنطقة السياسية وفقاً لمصالح الدول المنتصرة وقد كانت تركيا الوريث الرئيسي للإمبراطورية العثمانية، حيث خضعت حدودها لإعادة ترسيم عبر عدد من المعاهدات الدولية أدى هذا الترسيم إلى نشوء حدود تركيا الحديثة، لكنه افرز وراءه العديد من المشكلات التي ما زالت آثارها قائمة حتى اليوم.

جاء اختيار هذا الموضوع نتيجة لأهمية الحدود الجغرافية في تشكيل دولة تركيا الحديثة، ودورها في رسم العلاقات الإقليمية والدولة كما أن دراسة هذه المرحلة التاريخية تسهم في فهم جذور كثير من النزاعات الحدودية والسياسية الراهنة في المنطقة، مثل قضايا الموصل، لواء إسكندرونة، والجزر المتنازع عليها مع اليونان.

مجلة كامبريدج للبحوث العلمية: مجلة علمية محكمة
تصدر عن مركز كامبريدج للبحوث والمؤتمرات–العدد الثالث والخمسون – آذار ٢٠٢٦– رمضان ١٤٤٧
ISSN–2536–0027

برزت مشكلة البحث بعدة تساؤلات كان أهمها: ماهي الكيفية التي تم بها ترسيم حدود تركيا بعد الحرب العالمية الأولى؟ ما العوامل التي أثرت في ذلك الترسيم؟ هل كان هذا الترسيم نتيجة لتسوية دولية فرضتها الأطراف المنتصرة في الحرب؟ اعتمد هذا البحث على المنهج التاريخي التحليلي، من خلال تتبع الاحداث التاريخية التي أسهمت في ترسيم الحدود وفق تسلسلها الزمني ومن ثم تحليل هذه الاحداث ومدى تأثيرها على ترسيم الحدود.

كما قسم البحث الى هذه المقدمة ومبحثين وخاتمة جاء فيها اهم الاستنتاجات التي توصلت اليها في ضوء ما توفر من معلومات، ففي المقدمة تمت الإشارة إلى أهمية البحث والمشكلة والمنهج المتبع في كتابته، فضلا عن هيكلية البحث. درس المبحث الاول (قيام الجمهورية التركية)من هدنة مودروس الى ترسيم الحدود مع كل من اليونان والارمن، اما المبحث الثاني (ترسيم الحدود التركية السورية – العراقية - الايرانية) تطرق الى الالية التي رسمت بها الحدود السورية حتى ضم لواء الاسكندرونة اما الحدود مع العراق فقد بينت قضية الموصل وكيف تم معالجتها في حين الحدود الإيرانية كانت الاسهل اذ رسمت وفق مفاوضات دبلوماسية مستندة على اتفاقيات سابقة.

المبحث الأول: قيام الجمهورية التركية

انهت هدنة مودروس التي وقعت في 30 أكتوبر 1918 بين الدولة العثمانية وقوات الحلفاء مشاركة الدولة العثمانية في الحرب العالمية الأولى فعليا إذ جاءت هذه الهدنة بعد سلسلة من الهزائم التي مُني بها الجيش العثماني في مختلف الجبهات ونصت على تسليم الدولة العثمانية السيطرة على مضائق البوسفور والدردنيل وفتح أراضيها أمام قوات الحلفاء وتسريح أغلب قواتها المسلحة وسحب جيوشها من المناطق التي احتلتها خلال الحرب، كما منحت الحلفاء حق احتلال أي منطقة استراتيجية يرون أن فيها تهديداً لمصالحهم (الدين، محمد نور، ٢٠١٧، صفحة ٧٣)

لم يلتزم الحلفاء بالهدنة وسرعان ما دخلت القوات البريطانية والفرنسية إلى إسطنبول، وبدأت عمليات احتلال ممنهجة لعدد من المدن فأصبحت أدنه وقلقيليه تحت السيطرة الفرنسية وانطاليا تحت السيطرة الايطالية كما أن القوات اليونانية نزلت في مدينة إزمير بدعم من الحلفاء في مايو١٩١٩. (صالح، لا يوجد، صفحة ١٠٧) اثر ذلك على الوضع الداخلي فقد سقطت حكومة الاتحاد والترقي بسبب توريط الدولة بالحرب ومسؤوليتها عن الهزائم التي لحقت بها والخسائر الفادحة بالأرواح والموارد الاقتصادية إذ سقط ما يقارب مليون بين جريح ومفقود وتدهورت الأوضاع المعيشية، وارتفعت معدلات البطالة والجوع وحلت محلها حكومة فريد داماد باشا Al-Damad Fareed (صالح، لا يوجد، صفحة ١٠٨) بدأت بذلك مرحلة جديدة برز فيها مصطفى كمالMustafa Kamal كقائد يتمتع بكفاءة وخبرة عسكرية وشعبية فقاد في عام 1919 حركة وطنية بدأت من مدينة سامسون ثم انتشرت إلى الأناضول محاولة منه لمنع الدولة من التسليم للحلفاء ومقاومة الاحتلال وتأسيس كيان جديد قائم على السيادة الوطنية تحولت هذه الحركة إلى ثورة شاملة تُوجت بانعقاد مؤتمر سيواسSewise و أرضروومArthroom في 23 يوليو واستمر 14 يوما واعتبر هذا المؤتمر الانطلاقة الفعلية لحرب التحرير وتحديد الحدود فقد اصدر بيان وضح فيه ان الحدود الوطنية هي تلك التي كانت تحت سيطرة الجيش العثماني لدى وقف النار في مودروس. (العلاف، ٢٠٢١، الصفحات ٣٣-٣٦) بينما كان مصطفى كمال يعمل في الأناضول على جمع الأعوان والأنصار ويعد الجيوش، كانت دول الوفاق تشدد قبضتها على حكومة استانبول، مطالبة بتسيير الجيوش الموقفة للوطنيين وإخماد حركتهم، وفي 16 مارس١٩٢٠ احتلت دول الوفاق اسطنبول وتولى مندوبو بريطانيا السيطرة الإدارية على مصالح الدولة العثمانية، وأصبحت السلطات المدنية في أيديهم واعتقلوا (٦٦) نائباً من الموالين للحركة الوطنية التركية في الأناضول (حسن، ٢٠١٨، صفحة ١٩٢) كانت المؤامرات تحاك للحركة الوطنية وتوضع الخطط للقضاء عليها من قبل الداماد فريد باشا كان ردهم على اعتقال

مجلة كامبريدج للبحوث العلمية: مجلة علمية محكمة
تصدر عن مركز كامبريدج للبحوث والمؤتمرات–العدد الثالث والخمسون – آذار ٢٠٢٦– رمضان ١٤٤٧
ISSN–2536–0027

النواب الوطنيين الدعوة لإجراء انتخابات لتأليف جمعية وطنية تمثل البلاد، وتم ذلك في ٢٠ ابريل١٩٢٠ تم افتتاحها باسم)المجلس الوطني الكبير(حسن، ٢٠١٨، صفحة ١٩٢)

إن انعقاد المجلس الوطني الكبير في أنقرة شكل نقطة انعطاف هامة في الحركة الوطنية التركية فعلى الرغم من أنها قد استمرت في الاعتراف بسلطة السلطان، إلا أن المراكز الأساسية لحركة المقاومة في أنقرة أصبح لها خاصية الحكومة الكاملة، فضلًا عن أن الوطنيين وبفعل دبلوماسي ركزوا على جانب مهم من أجل كسب الرأي العام التركي الى جانبهم بإنهم يقاتلون من أجل الحفاظ على السلطنة والخلافة ، وألقوا اللوم على حكومة استانبول ودول الوفاق كما أنهم أكدوا على الخاصية الإسلامية لصراعهم. (حسن، ٢٠١٨، صفحة ١٩٢)تم إبلاغ الدول الأوروبية رسمياً في 30 ابريل 1920 بتأسيس المجلس الوطني الكبير الذي اخذ على عاتقه تنفيذ الميثاق الوطني المستند إلى قرارات مؤتمري أرضروم وسيواس، وقد طالب الميثاق بالحرية والاستقلال التام لجميع الأقاليم الآهلة بأغلبية تركية، ومن جملتها إستانبول ومنطقتها الممتدة على بحر مرمرة ، وقد نص الميثاق على ستة بنود: (العلاف، ٢٠٢١، الصفحات ٣٦-٣٧)

1- ان اقتضت الضرورة يقرر مصير أجزاء الدولة العثمانية التي تقطنها أكثرية عربية، والتي كانت عندما عقدت هدنة 30 تشرين الأول 1918 تحت احتلال القوات المعادية وفقاً لتصويت حر يقوم به سكانها أما تلك الأجزاء فسواء كانت داخل خط الهدنة المذكورة أم خارجه، والتي تسكنها أكثرية عثمانية مسلمة متحدة بالدين والجنس والهدف ومشربة بعواطف الاحترام المتبادل وبالتضحية وتحترم احتراماً كلياً مبادئ الحقوق القومية والاجتماعية.

2 -أما بخصوص ولاية قارس وأردهان وباطوم التي أعرب سكانها عن رغبتهم الرجوع إلى الوطن الأم فإن الأعضاء الموقعين على هذا الميثاق يرتأون إذا ما اقتضى الأمر إجراء استفتاء ثان لهم بحرية تامة.

3 -يجب تعيين مصير تراقيا الغربية بموجب رأي أهلها.

4 -المحافظة على سلامة عاصمة الدولة العثمانية وأمنها ومقر الخلافة والحكومة، وكذلك سلامة بحر مرمرة من الاعتداء الخارجي.

5 -الاعتراف بحقوق الأقليات داخل الدولة

6- الرغبة في تأمين التقدم الاقتصادي والوطني، بهدف خلق إدارة نظامية أكثر ملاءمة لروح العصر، ومعارضة كل تطبيق قضائي أو مالي من شأنه عرقلة التقدم الوطني (العلاف، ٢٠٢١، الصفحات ٣٦-٣٧) (حسين، ١٩٦٧، صفحة ٢٥).

في هذه الاثناء عقدت الاطراف المنتصرة في الحرب العالمية الاولى مؤتمر الصلح في باريس وفيه تم وضع صيغة معاهدة وأطلقوا عليها معاهدة سيفر Sevres ، وسلمت إلى وفد حكومة اسطنبول في 11 مايو 1920 ، أصيبت حكومة استانبول بالصدمة لما تضمنتها من شروط قاسية ، إذ وصفها السلطان محمد السادس بأنها عبارة عن : **"مجموعة مصائب تهدف إلى تدمير شامل لبلاده"**) ((حسن، ٢٠١٨، صفحة ١٩٣)أما فريد باشا وعلى الرغم من خضوعه لبريطانيا ودول الوفاق إلا أنه لم يكن أمامه إلا أن يشجبها وأظهر استياءه منها عندما التقى المندوب السامي البريطاني في حزيران 1920 وطلب بإدخال بعض التعديلات عليها ، وأخبره بعدم استطاعته التوقيع عليها وبأنه سيذهب إلى باريس لبحث ذلك.

لم يستطع فريد باشا إقناع دول الوفاق بإجراء التعديلات على المعاهدة، وبالتالي أجبر على التوقيع عليها في 10 آب 1920، وعند نشر بنودها كان وقعها كبير على الأتراك، ووصفت بأنها الضربة القاضية للدولة العثمانية (بهنان، ١٩٨٩)تألفت المعاهدة من 433 مادة باللغات الفرنسية والإنكليزية والإيطالية ووقع عليها ممثلون عن

مجلة كامبريدج للبحوث العلمية: مجلة علمية محكمة
تصدر عن مركز كامبريدج للبحوث والمؤتمرات–العدد الثالث والخمسون – آذار ٢٠٢٦– رمضان ١٤٤٧
ISSN–2536–0027

الدول التالية: الدولة العثمانية، إنكلترا، فرنسا، إيطاليا، اليابان، بلجيكا، أرمينيا، اليونان، بولونيا، الحجاز، رومانيا، تشيكوسلوفاكيا، دولة الصرب - كرواتيا – سلوفينيا)(الدين، محمد نور، ٢٠١٧، صفحة ٧٥)

إن بنود معاهدة سيفر جاءت ترجمة للاتفاقيات والمعاهدات السرية التي عقدتها دول الوفاق فيما بينها خلال الحرب العالمية الأولى، إذ قضت بتجريد تركيا إلى ثلاث دول الأولى أرمينية تضم قارس وأردهان وأرضروم، والثانية منطقة حكم ذاتي للأكراد في تركيا الأولى أرمينية تضم قارس وأردهان وأرضروم، والثانية منطقة حكم ذاتي للأكراد في تركيا ، وتضم جميع المناطق الواقعة شرق نهر الفرات من الممكن أن يفضي إلى دولة كردية في حين تعطي كيليكيا والجنوب كله إلى فرنسا، أما إيطاليا فقد أعطيت جميع المناطق الواقعة إلى الجنوب الغربي للأناضول أي انتاليا وجوارها ، في حين أعطيت اليونان مدينة أزمير والمناطق القريبة منها فضلًا عن أدنة وغاليبولي. (حسن، ٢٠١٨، صفحة ١٩٣)أما العاصمة اسطنبول والمضايق فقد وجهت لدول الوفاق مشكلة إدارتها فقامت بتجريدها من السلاح وجعلها مفتوحة امام كل انواع السفن مع تشكيل لجنة لإدارة المضايق من عشر دول) **(العلاف، ٢٠٢١، صفحة ٤٠)**كما نصت على اعتراف تركيا بالانتدابات على فلسطين والعراق واستقلال كل من الحجاز ومصر والسودان مع تنازلها عن حقوقها في قبرص ومراكش وتونس وليبيا وحماية الاقليات) **(صبري، ٢٠٠٩، صفحة ٧٢)**.

مما تقدم يتبين ان هذه المعاهدة كانت خطوة للوراء بما تحمله من بنود قاسية فقد الغت السيادة التركية على اراضيها وحاولت اقتطاع مساحات شاسعة من الأراضي العثمانية ومنحها لليونان وأرمينيا وفرنسا وبريطانيا، وإنشاء كيانات جديدة في المناطق العربية. رفضت حكومة انقرة هذه المعاهدة بقيادة مصطفى كمال واعتبر موقعيها خونة، ما أدى إلى حرب الاستقلال التركية -عندما حاولت اليونان استغلال سيفر لتوسيع سيطرتها-التي بدأت بسلسلة من الحروب مع اليونان والارمن، على الجهة الشرقية تمكنوا من احداث هزيمة للأرمن في معركة إينونو في نيسان 1921 ومن ثم التوقيع على معاهدة غومرو التي نصت على ارجاع الأراضي التي انسحبت منها القوات التركية خلال الحرب العالمية الأولى مما رسمت الحدود بين الجمهورية الأرمنية وتركيا تمت المصادقة عليها لكنها لم تدخل حيز التنفيذ بسبب غزو الروس أرمينيا**(الدين، محمد نور، ٢٠١٧، الصفحات ٧٩-٨٠)** لكن تم توقيع اتفاقية جديدة عرفت بموسكو نصت الاتفاقية على أبقاء أردخان وقارص بيد تركيا وتنازل تركيا عن مقاطعة باطوم إلى جورجيا كذلك تقرر إقامة منطقة حكم ذاتي في نخجوان مرتبطة بجمهورية أذربيجان ومن ثم التوقيع على اتفاقية قارص في أكتوبر 1921 وقد وقعها ممثلون عن الاتحاد السوفيتي وأرمينيا وجورجيا وأذربيجان وتركيا وهذه الاتفاقية مهمة لجهة تثبيت خط الحدود التركية في الجهة الشرقية في القوقاز اذ نصت على تنازل أرمينيا عن مطالبها في أراضي شرقي الأناضول و أصبحت قارص وأغري وأرداهان أراضٍ تركية نهائيًا و إنشاء منطقة ناخيتشيفان كإقليم حكم ذاتي تحت الحماية الأذربيجانية والالتزام بعدم التدخل في شؤون الأقليات الدينية أو القومية داخل كل دولة مع إنهاء النزاعات الحدودية بين تركيا والدول القوقازية **(حسن، ٢٠١٨، صفحة ٢٠٠)**

اما بالنسبة لليونان فعلى اثر محاولتهم غزو إسطنبول تم هزمهم من قبل الحركة الوطنية بقيادة مصطفى كمال في معركة سقاريا في أيلول 1921ودخلو الاتراك إزمير وسيطرو عليها بعد توقيعهم على اتفاقية مودانيا التي نصت على انسحاب الجيش اليوناني من تراقيا الشرقية حتى نهر ماريتزا وتسليمها إلى الإدارة المدنية التركية وتحديد خط وقف إطلاق النار كما وافقت قوات الحلفاء على انسحابها من مناطق تسيطر عليها، ومن ضمنها إسطنبول ومضيق البسفور والدردنيل وتراقيا الشرقية (**(علي، ٢٠١٣؛ سوفيت، الصفحات ٧٣-٧٤)** يبدو ان بنود مودانيا أصبحت في صالح الحركة الوطنية الكمالية، إذ بواسطتها يمكن للحركة الوطنية ان تستعيد كامل أراضي الدولة العثمانية التي فقدتها بموجب معاهدة سيفر إضافة الى ذلك التخلص من الاحتلال اليوناني

مجلة كامبريدج للبحوث العلمية: مجلة علمية محكمة
تصدر عن مركز كامبريدج للبحوث والمؤتمرات–العدد الثالث والخمسون – آذار ٢٠٢٦– رمضان ١٤٤٧
ISSN–2536–0027

والبريطاني للأراضي العثمانية بشكل دائم كما سوف تمكن هذه الشروط مصطفى كمال من السيطرة على مقاليد السلطة في الدولة العثمانية. واعلن قيام الجمهورية التركية في أكتوبر 1923 (علي، ٢٠١٣، صفحة ٩١)أما بالنسبة الى اليونانيين، فأن توسعهم في أراضي الدولة العثمانية حتى عام 1922، اثناء مغامرتهم في الأناضول انتهى بهزيمة بشعة وذلك من خلال ما توصل إليه الجيش الكمالي من النضال في سبيل الاستقلال، وبذلك لم يتحقق حلم اليونانيين بإنشاء اليونان الكبرى (علي، ٢٠١٣، صفحة ٩٢).

لم تُفصل هذه الاتفاقية بشكل نهائي كل حدود تركيا الا الحدود الغربية فقط، لكنها كانت تمهيداً لمفاوضات جديده تمثلت بمعاهدة لوزان عام 1923. التي حُدّدت فيها الحدود الحديثة لتركيا بشكل رسمي.

المبحث الثاني: ترسيم الحدود التركية – (السورية- العراقية -الإيرانية)

أولاً: ترسيم الحدود التركية – السورية

منذ عام 1916 وتقسيم الأراضي العثمانية بين الدول الموقعة على اتفاقية سايكس بيكو أصبحت سوريا ضمن مناطق النفوذ الفرنسية ومن ثم معاهدة سيفر عام 1920 التي نصت على تقليص لأراضي التركية وتنازل تركيا عن المناطق جنوبية بما فيها الأراضي القريبة من الحدود السورية. بعد الانتصارات التي حققها مصطفى كمال في الجبهة الغربية مع اليونان سعت فرنسا الى إعادة النظر بعلاقتها مع تركيا وعملت على إبرام اتفاقية في عام 1921 لإنهاء حالة الحرب معها وعليه أرسلت فرانكلين بويون احد رؤساء الفرنسيين الذي تمكن من توقيعها في 20 أكتوبر عرفت باسم اتفاقية انقرة والتي نصت على 13 مادة إذ تنازلت فرنسا عن المنطقة الشرقية كلها ولاية ديار بكر ومارديين وعن نصف المنطقة الممتدة بين الحدود التركية وجبال طوروس والتي تشمل ولاية أدنة بما فيها مرسين – طرطوس (العلاف، ٢٠٢١، صفحة ٤١) ، كما نصت على تعديل الحدود التركية - السورية لمصلحة تركيا ، إضافة الى إقامة نظام خاص في الاسكندرونة يضمن مصالح سكانها الأتراك مع ادخال اللغة التركية كلغة رسمية الى جانب العربية والفرنسية، في المقابل حصل الفرنسيون على إمتياز خاص ببعض مناطق سكة حديد بغداد (حسن، ٢٠١٨، صفحة ١٩٨) .

شكلت تلك الاتفاقية نقطة هامة على طريق سقوط معاهدة سيفر في الشرق الأوسط لأنها أدت الى انهيار جبهة دول الوفاق المعادية لتركيا، وحسب الاتفاقية تم إنهاء حالة الحرب بين حكومة أنقرة وفرنسا، إذ تخلت فرنسا عن معاهدة سيفر واعترفت بحكومة أنقرة وحددت الحدود بين تركيا وسوريا، وأصبحت أنطاكيا تابعة لتركيا أما الاسكندرونة لسوريا، كما نالت تركيا حق النقل للمعدات العسكرية التي تمر عبر الخط الحديدي الذي يمر في أراضي سوريا. (حسن، ٢٠١٨، الصفحات ١٩٨-١٩٩)

بعد رفض معاهدة سيفر عام 1920 من قبل حكومة انقرة والحركة الوطنية كان على الحلفاء التفاوض على معاهدة جديدة بدأت المفاوضات من 20 نوفمبر 1922 الى ٢٤ يوليو 1923 وبعد مفاوضات طويلة تخللها انقاطعات تم تسوية الخلافات بين بريطانيا وفرنسا وتركيا عام١٩٢٣ وقع الطرفان المعاهدة التي عرفت بمعاهدة لوزان وتألفت من ١٧ مادة تذكر منها ما يخص الحدود السورية فقد اكدت المادة الثالثة على حدود سوريا مع تركيا وفقا لاتفاقية انقرة الموقعة عام ١٩٢١ من دون تضمينها لواء الاسكندرونة. (حسن و.، ٢٠١٨، صفحة ٧) (رفيق، ٢٠٢٠)

وعليه فأن لوزان جاءت لتكرس الوضع السابق واعترفت بالحدود بين سوريا المنتدبة فرنسيا وبين تركيا بما فيها وجود لواء إسكندرونة داخل سوريا.

في الثلاثينيات بدأ مصطفى اتاتورك المطالبة بالإسكندرونة بحجة حماية الاتراك فيه وصولا الى عام 1937 اذ اخذت القضية بعدا دوليا عندما قررت عصبة الأمم ارسال لجنة الى اللواء لدراسة الوضع على مقترحات اللجنة قرر مجلس العصبة منها منح لواء الاسكندرونة حكما ذاتيا تاما في الشؤون الداخلية في حين الشؤون الخارجية

مجلة كامبريدج للبحوث العلمية: مجلة علمية محكمة
تصدر عن مركز كامبريدج للبحوث والمؤتمرات–العدد الثالث والخمسون – آذار ٢٠٢٦– رمضان ١٤٤٧
ISSN–2536–0027

تدار من قبل سوريا ولكن لا يمكن لسوريا أن تتخذ قرارات تضر بمكانة الإقليم من دون إذن من مجلس عصبة الأمم. (خطيب، ٢٠٢١، صفحة ٢)

احتفظ المجلس لنفسه بالحق في المصادقة على أعمال الحكومة السورية في ميدان السياسة الخارجية التي لها مساس بمركز اللواء ، كذلك تقرر تعيين مندوباً عن مجلس العصبة فرنسي الجنسية ، لضمان احترام اللواء وقانونه الأساسي عقدت نسا وتركيا اتفاقية لضمان استقلال اللواء ونظامه الجديد ، وتقرر تنفيذه في ٢٩ نوفمبر١٩٣٧ ، وبذلك حدثت أول ثلمة في الوحدة السورية ، حين فصلت الاسكندرونة واقعياً عن الجمهورية السورية ، وأثارت هذه التطورات قلق الحكومة سورية ، لذا سافر وفد سوري إلى أنقرة في ربيع ١٩٣٧ لبحث موضوع الاسكندرونة مع الحكومة التركية برئاسة رئيس وزراء السوري جميل مردم ، لكنه فشل في مسعاه ، إذ كان الأتراك على ثقة من تطور الموقف لصالحهم . (نافع، العدد ٤٢، الصفحات ٥٠١-٥٠٢)

ففي سنة ١٩٣٧ أصدرت الحكومة التركية قراراً جاء فيه يحق للعمال في لواء من الدخول والخروج لتركيا دون جواز سفر أو تأشيرة أسوة بالعمال الأتراك وسمحت للمحاصيل الزراعية بدخول تركيا دون رسوم كمركية (اسماعيل، ٢٠٠٣، صفحة ١٤٠) في العام نفسه ، قام العرب باستنكار الأذان باللغة التركية التي فرضتها تركيا ، كما قام بعض الأتراك بتهجير العرب من الاسكندرونة إلى سوريا ، ووضعت الحكومة التركية يدها على أملاك العرب بقرارات تعسفية ومنعت عودة العرب الذين هاجروا إلى سوريا (نافع، العدد ٤٢، صفحة ٥٠٢).

أدت التطورات والأحداث المتسارعة بخصوص لواء الاسكندرونة وتعقد المشكلة وعرضها على مجلس عصبة الأمم ، ان تقرر إجراء الانتخابات تحت إشراف لجنة دولية في ١٥ يوليو ١٩٣٧ ، ومارست تركيا ضغوطاً على الصعيد المحلي والدولي، والتي كانت تتضمن بصيغة الأمر ضم اللواءإلى تركيا ورفضت فرنسا الضغوط التركية فألغيت الانتخابات في ٣١يناير ١٩٣٨،وافقت فرنسا بتشكيل لجنة من أربعة أعضاء لتنظيم الانتخابات وفقاً للمطالب التركية ومرت الانتخابات بسهولة إذ عملت السلطات الفرنسية على تزويرها.

في يوليو ١٩٣٨ ، توصلت تركيا وفرنسا إلى اتفاقية تضمن خضوع لواء الاسكندرونة لحكم مزدوج فرنسي تركي حتى إجراء انتخابات خاصة تقرر مصير اللواء فيما بعد وكان من نتائج الانتخابات أن فاز ٢٢ نائبا تركيا و١٨ نائبا عربيا (حسين، محاضرات عن مؤتمر لوزان واثارها في البلاد العربية ، ١٩٥٨، صفحة ٦٤) أي بلغت نسبية الأتراك في الاسكندرونة ٦٣% وهذه الأرقام غير دقيقة لأن نسبة الأتراك لا تزيد عن ٣٥ وأن العرب يشكلون الأغلبية إلا أن هذا الأمر يعد طبيعي بسبب التعاون التركي الفرنسي وبذلك حصل الأتراك على أغلبية رسمية في مجلس اللواء ، الذي اجتمع لتأليف أول حكومة في اللواء ، فأعلن مجلس عصبة الأمم استقلال الاسكندرونة في ٢ سبتمبر ١٩٣٨وأصبح لها علم خاص بها وعرفت باسم جمهورية هاتاي وأنتخب لها رئيس تركي هو طيفور سوكمن وانطاكيا عاصمة لها (اسماعيل، ٢٠٠٣، صفحة ١٤٩)

مارس مصطفى كمال اتاتورك ضغوطاً على فرنسا، وقد خدمته الظروف والأحداث التي جابهتها فرنسا قبل الحرب العالمية الثانية، فوافقت فرنسا على دخول القوات التركية إلى الاسكندرونة التي استخدمت ضد العرب وفي إبعاد الموظفين العرب وفي الضغط على السكان بتسجيل أنفسهم أتراك وحل جميع الجمعيات والنوادي العربية وبعد احتلال تركيا عسكرياً للإسكندرونة حرم التحدث باللغة العربية وهكذا وقعت الحكومة الفرنسية في ٢٢يونيو ١٩٣٩ اتفاقاً على ضم لواء الاسكندرونة لتركيا ليصبح الولاية 63 من الجمهورية التركية) . (اسماعيل، ٢٠٠٣، صفحة ١٤٩) (الدين، محمد نور، ٢٠١٧، صفحة ٩٠)

مما تقدم يمكن القول ان ترسيم الحدود التركية–السورية بعد الحرب العالمية الاولى كان نتيجة لتوازنات سياسية فرضتها القوى الدولية،لا انعكاسًا لإرادة الشعوب اذ رسمت اتفاقية أنقرة الحدود الأولى بينما أدى ضم لواء

مجلة كامبريدج للبحوث العلمية: مجلة علمية محكمة
تصدر عن مركز كامبريدج للبحوث والمؤتمرات–العدد الثالث والخمسون – آذار ٢٠٢٦– رمضان ١٤٤٧
ISSN–2536–0027

الإسكندرونة عام 1939 إلى ترسيخ حدود نهائية ما تزال قائمة حتى اليوم، لكنها ظلت موضع خلاف سياسي طويل بين سوريا.

ثانيا : ترسيم الحدود التركية – العراقية

استمر العراق ضمن الحدود الادارية للدولة العثمانية حتى الحرب العالمية الأولى، واضطرت لخسارته لعقد معاهدات مع بريطانيا التي كانت الطرف المنتصر في الحرب، وأولى هذه المعاهدات هي معاهدة الصلح هدنة (مودروس)، في 31 أكتوبر 1918 م، ونص القرار السادس عشر منها على استسلام الجيش العثماني في دول المشرق واليمن والحجاز، الا ان المعاهدة لم تحدد الحدود الجنوبية للدولة العثمانية وعلى ذلك طالبت حكومة الأستانة بالموصل كجزءاً من أراضيها (الزبيدي، العدد ٣٥٤ السنة ٢٠١٦، صفحة ٥٤)

أضف إلى ذلك أن الموصل لم يدخلها الجيش البريطاني إلى 15نوفمبر 1918 م، وبعد 16 يوماً من المعاهدة، إعلن الجيش البريطاني بإضافة بضع كيلومترات من جنوب الموصل، وبذلك شغلت الموصل شغلًا عسكرياً، دون أن يحتلها احتلالًا فعلياً، ويرى البعض من الأتراك أن هذا يعتبر خرقاً للقانون الدولي، وان هذه هي بداية مشكلة الموصل من الجانب التركي، إلا أن بريطانيا كانت لها خطط مسبقة عن هذه الهدنة بين الحلفاء أنفسهم ، وكان عقد هذه الاتفاقية في غاية التعقيد، لأن الحلفاء خلال فترة الحرب قد عقدوا ثلاث اتفاقيات سرية كلها تمس كيانها وممتلكاتها- الدولة العثمانية- والتي تم فيها تقسيم ممتلكاتها في ضوء معاهدة (سايكس بيكو) و(وعد بلفور) و(رسائل مكماهون للشريف حسين)، الا ان قيام الثورة البلشفية في روسيا القيصرية عام 1917م ونشر الثورة الوثائق السرية المحفوظة في وزارة الخارجية والتي تخص المعاهدة، أثار حرجاً كبيرا لبريطانيا التي قطعت على نفسها عهود كثيرة مع الشريف حسين، وهذا ما أوجد تناقضاً بين تلك الاتفاقيات السرية؛ التي قضت بأنتزاع الولايات العربية عن الإمبراطورية العثمانية، وفي النهاية أخذت بريطانيا وفرنسا كلًا من العراق وفلسطين وسوريا، لتصبح دولًا خاضعة لأنتدابها . (الزبيدي، العدد ٣٥٤ السنة ٢٠١٦، الصفحات ٥٤-٥٥)

وبرزت مشكلة الموصل دون بقية المناطق المتنازع عليها في اتفاقية سايكس بيكو (الزبيدي، العدد ٣٥٤ السنة ٢٠١٦، صفحة ٥٥)، حيث اعتبرت من أغنى الأقاليم العثمانية، فحقول النفط التي اكتشفت فيها جعل الأتراك يتمسكون بالسيادة على هذا الإقليم الغني ولا يفرطون به، رغم أن بريطانيا احتلت هذا الإقليم وفصلته عن تركيا الا ان الاخيرة لم تعترف بهذا الاحتلال، كذلك بريطانيا لم تمنح الإقليم لدولة العراق الفتية التي تأسست عام 1920 م، وذلك لمصالح اخرى. (الحميدي، ٢٠٢٤، صفحة ١٣١)

إجبر الأتراك على التنازل عن الأراضي التي وقعت تحت سيطرتهم بعد أن وضعت الحرب العالمية الأولى أوزارها وأراد المنتصرون توزيع التركة العثمانية، من خلال اجتماعات مكثفة توصلوا إلى صيغة معاهدة في 10 اغسطس 1920 وهي معاهدة (سيفر) التي نصت على اعطاء فرنسا وبريطانيا الحق في الانتداب والتصرف في الأراضي التي كانت تسيطر عليها الدولة العثمانية في العراق وسوريا وفلسطين وعليه رفضت حكومة المجلس الوطني في انقرة هذه المعاهدة وسعت للدخول في مفاوضات مطولة ومستفيضة بين وزير خارجية بريطانيا اللورد (كيرزون) ووزير خارجية تركيا (عصمت اينونو) وكانت وجهة النظر التركية ترتكز على أساس ان العراق لا يزال يعتبر جزءًا من الدولة العثمانية و إن فرض الانتداب البريطاني عليه تم بدون أخذ رأي الشعب العراقي خلافًا للمادة 22 من ميثاق عصبة الأمم المتحدة و المطالبة بعمل استفتاء بالمنطقة يحدد مصير ولاية الموصل ، في حين كانت بريطانيا ترتكز على ثلاث وعود: وعدهم للشعب العربي بعدم إرجاعه للحكم التركي كذلك وعد بريطانيا للملك فيصل الأول الذي انتخبه العراق بأجمعه بما فيه الموصل والاخير وعد بريطانيا لعصبة الأمم كدولة منتدبة وبموافقتها. (الحميدي، ٢٠٢٤، الصفحات ١٣٢-١٣١)

مجلة كامبريدج للبحوث العلمية: مجلة علمية محكمة
تصدر عن مركز كامبريدج للبحوث والمؤتمرات–العدد الثالث والخمسون – آذار ٢٠٢٦– رمضان ١٤٤٧
ISSN–2536–0027

لم تحل مشكلة ولاية الموصل بين الأطراف الثلاثة بريطانيا والعراق وتركيا بل زادت تعقيدًا وتمت إحالة الملف إلى عصبة الأمم المتحدة، وجرى بحث ملف قضية ولاية الموصل في معاهدة (لوزان) عام١٩٢٣ (الابحاث، ٢٠٢٤)

حين عقدت معاهدة (_لوزان) في 24 تموز 1923 أتَّفَقَ على تأجيل قضية الموصل مدة تسعة أشهر اعتباراً من تاريخ جلاء القوات الحليفة عن تركيا وذلك في 4 تشرين الاول 1923 واذا لم يتوصل الطرفان الى اتفاق خلال تلك المدة المذكورة يرفع النزاع الى مجلس عصبة الامم وذلك بحسب المادة الثالثة من معاهدة لوزان **(جاسر، ٢٠٠٢، صفحة ٢٢٠)**

عقد مؤتمر القسطنطينية في 19 مايو 1924 لأجل تنفيذ المادة المذكورة أعلاه وفيه طالب رئيس الوفد التركي (علي فتحي أوكيار) بالأحقية التركية في ولاية الموصل مستنداً في مطلبه الى حجتين رئيستين الاولى هي القومية باعتبار أن غالبية سكان الولاية هم من الاتراك. واما الحجة الثانية فعسكرية وكانت على اساس انهُ حينما اعلنت هدنة (مـودروس)التي نصت على ان تقف الجيوش المتحاربة في مواقعها فكان الجيش العثماني ما يزال في ولاية الموصل لكن رئيس الوفد البريطاني (كيرزون) اعترض على هذا الامر . مما أدى الى فشل المفاوضات ولم يتوصل المؤتمر الى حل. **(حسين، مشكلة الموصل، ١٩٦٧، صفحة ٤٠؛ علي ل.، ٢٠١٤، صفحة ٣٦)**

حَضر علي فتحي اوكيار في 20 ايلول 1924 الى مجلس العصبة وطرح مبدأ الاستفتاء لسكان ولاية الموصل بانضمامهم لتركيا او العراق حلًا للمشكلة واكد له المندوب البريطاني اللورد جيمس بارمور بالنيابة عن بلاده أنهما متساويان امام المجلس واظهر أمله بأن يَسوى الامر بالمصالحة وذكر معارضتهُ لفكرة الاستفتاء واقترح ان يَعين المجلس لجنة من اشخاص محايدين لتسوية المشكلة بعد دراستها وذكر اللورد بارمور ايضاً ان حكومته تَعد حكم مجلس العصبة حكماً يجب قبوله مقدماً **(علي ل.، ٢٠١٤، صفحة ٣٦؛ الحميدي، ٢٠٢٤، الصفحات ١٤٣-١٤٤)**

وافق المندوب التركي في 30 ايلول على المقترحات البريطانية وهكذا اعلن المجلس في 31 اكتوبر١٩٢٤ تأليف لجنة للتحقيق من ثلاثة اعضاء وصلوا الى ولاية الموصل يوم ٢٧ يناير ١٩٢٥ وشرعتوا بدراسة شاملة للولاية من جميع الجوانب، وبدأت بتحقيقها في الحجج التركية والبريطانية فيما يخص الاستفتاء وتوصلوا الى نتيجة استحالة اجراء استفتاء في المنطقة لان ولاية الموصل كانت بدائية وذات مجتمع اقطاعي ثم درست اللجنة الحجج التاريخيـــــــة والقوميـــــــة والاقتصاديـــــــة والسياسية والعسكرية وقدمت نتائجها وتوصياتها الخاصة الى العصبة. **(علي ل.، ٢٠١٤، صفحة ٣٨)**

اجتمع مجلس العصبة في 16 ديسمبر 1925 وبعد تداول عدة قرارات اقترح مجلس العصبة ، على أن يتم الموافقة على قرار يحتوي النقاط الأربع التالية اولًا: اتخاذ خط بروكسل خط حدود بين تركيا - والعراق. ثانياً : يطلب من الحكومة البريطانية تقديم معاهدة جديدة مع العراق تضمن استمرار الانتداب لمدة 25 عاماً. ثالثاً : يطلب من الحكومة البريطانية تقديم التدابير الادارية لتامين الضمانات للأكراد . رابعاً : يطلب من الحكومة البريطانية تطبيق توصيات اللجنة الخاصة ، وبالفعل تمت الموافقة على هذا القرار بالأجماع **(حسين، محاضرات عن مؤتمر لوزان واثارها في البلاد العربية ، ١٩٥٨، صفحة ٥٠)**، وبهذا وقعت الحكومة البريطانية في 13 يناير ١٩٢٦معاهدة جديدة مع الحكومة العراقية ضمنت به أجَل الانتداب لمدة خمسة وعشرين عاماً، ما لم يقبل العراق في عصبـــــة الامم قبـــــل هذه المـــــدة. **(علي ل.، ٢٠١٤، صفحة ٤١)**

مجلة كامبريدج للبحوث العلمية: مجلة علمية محكمة
تصدر عن مركز كامبريدج للبحوث والمؤتمرات–العدد الثالث والخمسون – آذار ٢٠٢٦– رمضان ١٤٤٧
ISSN–2536–0027

أما فيما يتعلق بموقف تركيا فقد بقيت متبرئة من قرار العصبة عن ولاية الموصل وغير معترفة به الامر الذي ادى بالجانب البريطاني الى اتباع سياسة التَّهديد والتَّرغيب لحملها على الاعتراف بقرار العصبة فمن جهة حَركت ضدها كُلًا من ايطاليا وبلغاريا واليونان ومن جهة اخرى عرضت عليها قرضاً بمبلغ عشرين مليون جنيه استرليني ، مع تخفيض كبير للديون العثمانية السابقة ،عندئذ احست تركيا بعدم قدرتها على مواجهة تلك التحديات والإغراءات فإجبرت للدخول في مفاوضات مع بريطانيا والعراق نتج عنها التوقيع على معاهدة ثلاثية في انقرة بين العراق وتركيا وبريطانيا في 5 يونيو١٩٢٦ (علي ل.، ٢٠١٤، صفحة ٤٢)

اعترفت تركيا بموجبها وحسب المادة 14 ببقاء منطقة الموصل جزءا من العراق ، والتنازل عن ادعاءاتها بشأنها مقابل إعطائها 10% من عائدات النفط المستخرج من منطقة الموصل مدة خمسة وعشرين عاما[1] واقامة علاقات حسن الجوار بين العراق وتركيا ، لذا فقد كان النفط جوهر المشكلة رغم تظاهر بريطانيا بعدم اهميته الا انه مثل عامل الحسم للمشكلة **(الحميد، ١٩٨٠، صفحة ٤٨)** .

كما حددت الحدود التركية - العراقية نهائياً بحسب التخطيط الذي أقره مجلس العصبة في جلسته في 29 اكتوبر 1924، اي : وفق خط بروكسل مع تعديل بسيط إذ عَدَل جنوبي علامون واشوتا إذ يجعل ذلك القسم من الطريق المخترق للأرض العراقية بين هذين المكانين داخلًا ضمن الحدود التركية ، وهكذا صادق المجلس الوطني التركي على المعاهدة في 7 يونيو1926 في حين صادق البرلمان العراقي عليها في 12 يونيو ودخلت حيز التنفيذ في 18 يونيو ، وبهذا بقيت ولايـــــة الموصـــــل ضمن الحدود العراقيـــــــــــة **(علي ل.، ٢٠١٤، صفحة ٤٢)**.

ثالثا: ترسيم الحدود التركية – الإيرانية

لم ترسم الحدود بين تركيا وإيران بعد الحرب، بل كانت موجودة منذ عام 1555 وعليه بدأت هذه الحدود تتشكل مع معاهدة قصر شيرين او زهاب الموقعة عام 1639 بين الدولة العثمانية والدولة الصفوية بعد صراع طويل بين الدولتين وتضمنت اتفاق الطرفين على تثبيت خط حدودي يبدأ من مناطق قرب نهر دجلة ويمر عبر الجبال والوديان حتى يصل إلى بحيرة أرومية، لم تكن هذه الحدود ثابته بسبب صعوبة رسم حدود دقيقة في جبال يسكنها الأكراد والتركمان والعشائر الرحّل. **(الدين، محمد نور، ٢٠١٧، صفحة ٨٧)**

ومع تعاقب الحروب والتغيرات السياسية أُبرمت معاهدتان في أرضروم، الأولى عام 1823 والثانية عام 1847، في محاولة لتثبيت تلك الحدود بصورة أوضح وشكّلت المعاهدة الثانية خطوة متقدمة إذ دعت إلى تشكيل لجنة ترسيم حدود دولية ضمت ممثلين عن الدولة العثمانية وإيران، وأشرفت عليها كل من بريطانيا وروسيا اللتين كان لهما نفوذ واسع في المنطقة بدأت هذه اللجنة في رسم الخطوط ميدانيا لكنها واجهت صعوبات كبيرة بسبب التضاريس وصراعات العشائر، واستمر عملها لعقود دون نتيجة نهائية قاطعة **(سعيد، ٢٠١٦، الصفحات ٣١٢-٣١٦)**

بعد ان تأسست الجمهورية التركية الحديثة عام 1923 وانهيار الدولة العثمانية جرى توقيع اتفاقية ثنائية في طهران بين الطرفين في عام 1926 التي نصت على تعاون البلدين لمنع تخريب الاستقرار من العشائر الموجودة على جانبي الحدود**(الدين، محمد نور، ٢٠١٧، صفحة ٨٧)** وفي الثالث والعشرين من شباط فبراير عام 1931م، بدأت الجولة الأولى من المفاوضات الإيرانية- التركية حول تسوية الاشكاليات الحدودية، وقد كلف الطرفان بتشكيل لجان متخصصة ضمت شخصيات سياسية وعسكرية، اذ مثل الجانب الإيراني وزير الخارجية (محمد علي فروغي) و(الجنرال أرفع)، فيما مثل الجانب التركي وزير الخارجية (توفيق رشدي بيك) و(الجنرال فخر الدين). وفي اليوم ذاته جرى التوقيع على الاتفاق لترسيم الحدود بين الدولتين بشكل مبدئي والذي بموجبه رسمت الحدود مبدئياً بين إيران وتركيا، وقد جاء في مقدمته الاتفاق تأكيد ارادة ملك إيران

مجلة كامبريدج للبحوث العلمية: مجلة علمية محكمة
تصدر عن مركز كامبريدج للبحوث والمؤتمرات–العدد الثالث والخمسون – آذار ٢٠٢٦– رمضان ١٤٤٧
ISSN–2536–0027

ورئيس جمهورية تركيا على تسوية الخلافات الحدودية، نظراً للرغبة الحقيقية بينهما ضمانا لحسن الجوار، وصون الروابط المشتركة وتعزيز علاقات الصداقة، وقد نص الاتفاق الاتفاق على ابرام تسوية نهائية للمشكلات الحدودية القائمة بين الطرفين. **(عظم، ٢٠١٢، صفحة ١١٨)** كما تم الاتفاق على تشكيل لجنة ثنائية تتولى الإشراف على تطبيق بنود الاتفاق المذكور وضمان تطبيقه وفق الآليات المتفق عليها.

كان الاتفاق الانف الذكر البداية لتسوية الخلافات الحدودية اذا بدأت سلسله من المفاوضات وعلى إثر وقوع انتفاضة أغري في تركيا توصل الطرفان في عام 1932 توقيع اتفاقية حاسمة في طهران نصّت هذه الاتفاقية على الاعتراف المتبادل بالحدود التاريخية التي وضعتها اللجنة الدولية كما نصت على ضم منطقة اغري الى تركيا فيما تعطى لإيران بعض الأراضي الزراعية حتى لا يتمكن المتمردين من الاكراد اللجوء الى جبال اغري والاحتماء بها. **(الدين، محمد نور، ٢٠١٧، الصفحات ٨٧-٨٨)**

وفي عام 1934 زار الشاه الإيراني تركيا على أثر دعوة موجه له من مصطفى كمال اتاتورك انسجاما مع السياسة الجديدة القائمة على الصداقة وتهدئة اذ شهدت العلاقات التركية – الايرانية بعد زيارة الشاه تحولا جذرياً، اذ انفرجت تقريبا المشاكل الحدودية جميعها وعقدت عدد من الاتفاقيات والمعاهدات الاقتصادية والسياسية والأمنية بين الطرفين **(عظم، ٢٠١٢، صفحة ١٢٣)**. توجت هذه العلاقة بين تركيا وايران بتوقيع على ابرز المواثيق هو ميثاق سعد آباد بتاريخ الثامن من يوليو عام 1937م، والذي جمع علاوة على إيران وتركيا كل من العراق وأفغانستان حيث وقع الاتفاق في قصر سعد اباد في إيران **(عظم، ٢٠١٢، صفحة ١٢٣)**، وكان الهدف من الميثاق الحفاظ على روابط الصداقة وحسن التفاهم بين الدول المتعاقدة وتأمين السلم والأمن في منطقة الشرق الأدنى لمواجهة حركات التمرد الكردية التي تزعزع الامن الحدودي **(الدين، محمد نور، ٢٠١٧، صفحة ٨٨)**.

يبدو ان ترسيم الحدود التركية–الإيرانية كانت اسهلها على مصطفى كمال اذ لم يتطلب الامر مواجهات عسكرية كما حدث مع اليونان والارمن بل رسمت عبر تراكم طويل من التفاهمات التاريخية، والمصالح الأمنية، والتطورات الإقليمية حتى أصبحت هذه الحدود اليوم واحدة من أكثر حدود تركيا استقرارًا، رغم بعض التوترات الطارئة بفعل الجماعات المسلحة الكردية .

الخـــــــاتمـــــة

١. مثل قيام الجمهورية التركية عام 1923 تحولا جذريا من الدولة العثمانية متعددة القوميات إلى دولة قومية تركية ذات نظام مركزي.
٢. جاء التأسيس بعد حرب الاستقلال بقيادة مصطفى كمال أتاتورك، الذي رفض معاهدة سيفر وفرض بديلًا عنها معاهدة لوزان.
٣. ساهمت المعاهدات الدولية (مثل معاهدتي لوزان وقارص وموداني) في تثبيت حدود الدولة الجديدة رغم استمرار بعض الخلافات مع الجيران.
٤. تم ترسيم الحدود مع أرمينيا بعد فشل معاهدة سيفر، من خلال معاهدة قارص (١٩٢١) التي حددت الحدود الشرقية لتركيا بالتفاهم مع الاتحاد السوفيتي.
٥. أما الحدود مع اليونان تم تثبيتها في معاهدة موداني .
٦. شكل ترسيم هذه الحدود أي الجبهة الشرقية والغربية نهاية للصراعات المسلحة وبداية لعلاقات متوترة لكنها مستقرة نسبيا من حيث الجغرافيا السياسية.
٧. جاء ترسيم الحدود مع سوريا بموجب اتفاقية أنقرة 1921 مع فرنسا، وتحددت بناء عليها الحدود الحالية،مع بقاء لواء الإسكندرونة محل نزاع حتى تم ضمه لتركيا عام 1939.

مجلة كامبريدج للبحوث العلمية: مجلة علمية محكمة
تصدر عن مركز كامبريدج للبحوث والمؤتمرات–العدد الثالث والخمسون – آذار ٢٠٢٦– رمضان ١٤٤٧
ISSN–2536–0027

٨. بالنسبة للحدود مع العراق شهدت نزاعا حول ولاية الموصل انتهى بترسيم نهائي عبر اتفاقية أنقرة 1926 بين تركيا وبريطانيا، اذ ألحقت الموصل بالعراق مقابل تعويض اقتصادي لتركيا.
٩. الحدود مع إيران فقد رُسمت بناء على اتفاقيات سابقة في العهد العثماني وتم استكمالها بعد الحرب عبر اتفاقية طهران عام ١٩٣٢ التي ثبتت الحدود الشرقية بين البلدين.
١٠. عكست في المجمل عملية ترسيم الحدود مصالح القوى الدولية أكثر من اعتباراتها التاريخية أو الإثنية مما جعل بعضها مصدر توتر دائم في المنطقة الى الان .

قائمة المصادر

١. ابراهيم خليل العلاف. (٢٠٢١). تاريخ تركيا المعاصر. بغداد: دار قناديل.
٢. الدين، محمد نور. (٢٠١٧). هكذا رسمت حدود تركيا بعد الحرب العالمية الاولى. مجلة شؤون الاوسط(العدد ١٥٥)..
٣. اميرة اسماعيل. (٢٠٠٣). العلاقات السورية -التركية ١٩٢٣-١٩٣٩. الموصل: جامعة الموصل ، كلية الاداب.
٤. حسن الزبيدي. (العدد ٣٥٤ السنة ٢٠١٦). البعد التاريخي لقضية الموصل بين تركيا والعراق. البيان.
٥. حنا بهنان. (١٩٨٩). التطورات السياسية في تركيا. بغداد: جامعة بغداد : كلية الاداب.
٦. حيدر صبري. (٢٠٠٩). أثر التغيرات السياسية على الاوضاع الاقتصادية في تركيا ١٩١٤-١٩٤٠. مجلة دراسات في التاريخ والاثار،
٧. علي عظم. (٢٠١٢). ملامح العلاقات الايرانية – التركية . مجلة كلية الاسلامية الجامعة .
٨. فاضل حسين. (١٩٥٨). محاضرات عن مؤتمر لوزان واثارها في البلاد العربية . جامعة الدول العهربية : معهد الدراسات العربية .
٩. فاضل حسين. (١٩٦٧). مشكلة الموصل. بغداد: دار بيان.
١٠. للتفاصيل اكثر عن اتفاقية مودانيا ينظر : كاظم باقر علي. (٢٠١٣). مؤتمر مودانيا ودوره انهاء الحرب اليونانية العثمانية وموقف بريطانيا منه. ابحاث البصرة.
١١. للتفاصيل عن معاهدة زهاب وارضروم الاولى والثانية ينظر : غزوة سعيد. (مج ٢٧، ٢٠١٦). الصراع الفارسي العثماني زانعكاساته السلبية على العراق ١٥٠٨-١٩١٤. مجلة كلية التربية .
١٢. للمزيد عن بنود المعاهدة ينظر : المعهد المصري للدراسات ترجمة : عادل رفيق. (٢٠٢٠). النص الكامل لمعاهدة لوزان ١٩٢٣ .
١٣. للمزيد عن قضية الموصل في مؤتمر لوزان ينظر : قسم الابحاث. (٢٠٢٤). الموصل في الفكر الاستراتيجي التركي. مركز البيدر للدراسات والابحاث : بغداد.
١٤. لينا نشأت علي. (٢٠١٤). تركيا وعصبة الامم ١٩٣٢-١٩٣٩. القادسية : جامعة القادسية .
١٥. مجموعة باحثين سوفيت. (بلا تاريخ). تاريخ تركيا المعاصر ترجمة هاشم التكريتي. حمدي للطباعة والنشر.
١٦. محمد طه جاسر. (٢٠٠٢). تركيا ميدان الصراع بين الشرق والغرب . دمشق: دار الفكر .
١٧. مصطفى خطيب. (٢٠٢١). العلاقات التركية السورية (من ازمة لواء الاسكندرون حتى الربيع العربي) . مركز حرمون للدراسات المعاصرة .
١٨. ميثم علي نافع. (مج ٣، العدد ٤٢). الابعاد التاريخية لمشكلة لواء الاسكندرونة ١٩٣٦-١٩٣٩. مجلة الجامعة العراقية.

١٩. ناهض محمد صالح. (لا يوجد). المشكلة الكردية. تكريت للعلوم السياسة(العدد ٢ مجلد ٢).
٢٠. نواف فلاح الحميدي. (مج٨٤، ٢٠٢٤). موقف عصبة الامم من مشكلة الموصل ١٩٢٤-١٩٢٦. مجلة كلية الاداب.
٢١. نوري عبد الحميد. (١٩٨٠). التاريخ السياسي لامتيازات النفط في العراق١٩٢٥. لبنان.
٢٢. هزبر حسن. (٢٠١٨). الدبلوماسية الكمالية ودورها في إلغاء معاهدة سيفر١٩٢٠-١٩٢٢. مجلة جامعة الانبار للعلوم الانسانية .
٢٣. وليدة حسن. (٢٠١٨). معاهدة لوزان وتأثيرها على الكردومنطقة الشرق الاوسط .

[1] **أصدرت عصبة الأمم قرارها النهائي بالرقم ت16 بتاريخ 16 / 1/ 1925 بضم ولاية الموصل إلى العراق برغم الاحتجاج التركي عليه ، في حين عرض الوفد العراقي على وزير خارجية تركيا أن يدفع العراق (خمسمائة ألف) ليرة أسترالية دفعة واحدة كتسوية بدل دفع (10٪) من وارد الموصل لمدة 25عاما وفق المادة 14 من الاتفاقية الموقع عليها بن الطرفين الا ان تركيا رفضت المبلغ ينظر : حسن الزبيدي ، المصدر السابق ، ص 57.**